

Distr. General  
30 November 2005

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

دبي، ٧ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

أسلوب الإدارة البيئية الدولية

الإدارة البيئية الدولية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يعرض هذا التقرير موجزاً للإجراءات المتخذة أو المقترحة بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية تنفيذاً للمقرر د.١ - ١/٧ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية والمقررات اللاحقة في ذات الموضوع والتي تم تحديثها مؤخراً جداً بموجب مقرر مجلس الإدارة ١/٢٣.

ويتناول التقرير القضايا التالية:

- (أ) خطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛
- (ب) العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛
- (ج) تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير بشأن الاقتراح المستوفي لمراقبة البيئة؛
- (د) تدعيم تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (هـ) الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛
- (و) التنسيق المعزز داخل منظومة الأمم المتحدة بأكملها بما في ذلك فريق الإدارة البيئية.

## أولاً - مقدمة

١ - زاد اهتمام الحكومات والمنظمات المعنية منذ الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالقضايا المتصلة بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، وبخاصة القضايا التي تعرض لها مقرر مجلس الإدارة د.١٧/١، على النحو الذي ينعكس في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ والتي اعتمدها الجمعية العامة بموجب قرارها ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أثناء الاجتماع رفيع المستوى.

٢ - عبر زعماء العالم عن أنفسهم في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، في الفقرة ١٦٩ من الفرع خامسا من القرار بعنوان "تدعيم الأمم المتحدة" وتحت عنوان "الاتساق على نطاق المنظومة" وتحت العنوان الفرعي "الأنشطة البيئية"، على النحو التالي:

"إذ نقر بضرورة توافر أنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز التنسيق وإسداء مزيد من المشورة والتوجيهات في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل لأحكام المعاهدات، مع احترام الاستقلالية القانونية لكل معاهدة، ووجود هيكل أكثر تكاملاً للأنشطة البيئية ضمن إطار التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً على الصعيد التنفيذي، بوسائل منها بناء القدرات، نوافق على استكشاف إمكانية وجود هيكل مؤسسي أكثر اتساقاً لتلبية هذه الاحتياجات، بما في ذلك وجود هيكل أكثر تكاملاً، انطلاقاً من جهود المؤسسات القائمة، والصكوك الدولية المتفق عليها، وكذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والوكالات المتخصصة."

٣ - تعكس هذه الكلمات روح مقرر مجلس الإدارة د.١٧/١ المتعلق بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، وبخاصة الجزء الختامي من التوصيات المرفقة به، والتي تؤكد الحاجة إلى استعراض الاشتراطات اللازمة لإقامة هيكل مؤسسي معزز للإدارة البيئية الدولية، يستند إلى تقدير الاحتياجات المستقبلية لهيكل مؤسسي لديه القدرة على التصدي بفعالية للتهديدات البيئية واسعة النطاق في عالم تسوده العولمة، حسبما ورد أصلاً في إعلان مالو الوزاري<sup>(١)</sup> الذي يعالج الحاجة إلى قيام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمثل هذا الاستعراض.

٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، قام المدير التنفيذي باتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.١٧/١ الذي يتناول أسلوب الإدارة البيئية الدولية وبما يتوافق مع المتطلبات الواردة بمقررات مجلس الإدارة اللاحقة بشأن هذا الموضوع، وهو ما انعكس مؤخراً جداً بوضوح في المقرر ١/٢٣.

## ثانياً - خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٥ - يقوم المدير التنفيذي، على نحو ما طلبه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بموجب مقرره ١/٢٣ وما جاء بالمقررات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الثالثة

(١) مقرر مجلس الإدارة رقم د.١ - ١٧/١، المرفق.

والعشرين، باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التنفيذ الفوري لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ويمكن الاطلاع في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/3/Add.1 على أهم هذه الإجراءات التي اتخذها بالفعل والإجراءات المستقبلية المقترحة لتنفيذ الخطة.

### ثالثاً - العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٦ - في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ووفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ و ٢٠٩/٥٨، قدم الأمين العام تقريراً<sup>(٢)</sup> إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين شرح فيه حالة المداولات بشأن هذا الموضوع. وفي تلك الدورة، نظرت الجمعية العامة في الموضوع، وترد نتيجة ذلك في قرارها ٢٢٦/٩٥.

٧ - ذكرت الجمعية العامة في ذلك القرار، أن الموضوع لا يزال يمثل قضية هامة وإن تكن معقدة، وأنه لا يزال يوجد اختلاف في وجهات النظر. كما ذكرت الجمعية العامة أنه سيتم بحث الموضوع في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وطلبت تقديم المزيد من الآراء لإدخالها ضمن تقرير الأمين العام حتى تتمكن الجمعية العامة من البت في هذا الموضوع في دورتها الحادية والستين.

٨ - قام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين ببحث الموضوع، واضعاً في اعتباره قرار الجمعية العامة المشار إليه آنفاً. وأشار المجلس/المنتدى في الفقرتين ١٠ و ١١ من مقرره ١/٢٣ إلى ما ظهر حتى الآن من اختلاف في وجهات النظر بشأن هذه القضية المهمة وإن تكن معقدة والمتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وقرر مواصلة استعراض ونظر قضية العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية التاسعة في عام ٢٠٠٦ أثناء المشاورات الوزارية، بغرض تقديم مدخلات تكون بمثابة إسهام في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٩ - قد يرغب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فيما يقوم به من نظر في الموضوع في الدورة الحالية، في الإشارة بالذكر إلى آراء الحكومات التي قدمت إلى المجلس/المنتدى أثناء دورته الثالثة والعشرين (UNEP/GC.23/6) والتي يتضح منها أنه لا يزال هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن قضية العضوية العالمية، وذلك على النحو التالي.<sup>(٣)</sup>

١٠ - يمكن تلخيص وجهات نظر الحكومات التي أعربت عن تأييدها للعضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على النحو التالي:

(٢) A/59/262.

(٣) يمكن الاطلاع على جميع هذه الآراء في الوثائق UNEP/GCSS.VIII/INF/5 و UNEP/GCSS.VIII/INF/6. كما توجد دراسة بخصوص هذا الموضوع في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/11. عرضت هذه الوثائق على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة.

(أ) ينبغي أن يسفر تدعيم الإدارة البيئية الدولية عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإن هناك حاجة إلى توجيه سياسي أفضل يعزز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التصدي للقضايا الناشئة ويتيح إمكانية صنع القرار بكفاءة وفعالية. وينبغي أن يأتي مثل هذا التدعيم من خلال مجموعة أو حزمة من التدابير، تستند إلى نتائج الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ويجب أن تكون العضوية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصراً هاماً في عملية تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) طالما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤول عن ضمان حسن حال البيئة على الصعيد العالمي، وعن تنسيق الأنشطة المناظرة التي تقوم بها البلدان، فإنه من المنطقي، أن تستند مقرراته إلى مناقشات مباشرة وأن تتخذ بمشاركة متوازنة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

(ج) من المهم أن يكون هناك إحساس بالسيطرة على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والنظام الحالي للتمثيل بالانتخاب في مجلس إدارة البرنامج يعرقل المشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان حيث تستبعد البلدان غير الممثلة في مجلس الإدارة من صنع القرار بطريقة فعالة؛

(د) من شأن العضوية العالمية أن تجعل صنع القرار أكثر شفافية ويقوم على المزيد من المشاركة. كما تؤدي المشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان إلى النهوض بدرجة أكبر من روح الديمقراطية. كما يؤدي ذلك إلى زيادة حجية مقررات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بدوره في وضع القواعد وفي التحفيز، مما يعزز من التزام البلدان بالتنفيذ؛

(هـ) من شأن حقوق التصويت أن تعزز الإحساس بمسؤولية كل بلد عما يتخذ من المقررات وما يتم الدخول فيه من التزامات، وتشكل أساساً لمشاركة أكثر إحساساً بالمسؤولية وأكثر إيجابية وجماعية من جانب جميع البلدان في الأنشطة البيئية على الصعيد العالمي. وسوف يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من حسم التعقيدات التي ينطوي عليها تحسين ترتيبات التصويت واتخاذ المقررات بواسطة إيجاد منتدى موسع يقوم على مشاركة متكافئة؛

(و) قد تستوجب العضوية العالمية استطلاع إمكانية اتخاذ تدابير أخرى بغرض تحسين كفاءة وفعالية صنع القرارات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الجمع ما بين إدخال نظام العضوية العالمية مع إنشاء مجلس تنفيذي يمكن أن يعمل كجهاز برنامجي لصنع القرار يجتمع بشكل أكثر انتظاماً من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي إيلاء اهتمام لكفالة التمثيل الجغرافي المتوازن في مثل هذا المجلس وفي علاقة هذا المجلس بلجنة الممثلين الدائمين.

١١ - كانت بعض الحكومات ضد العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ويمكن إيجاز وجهات نظرها فيما يلي:

(أ) إن الهيئات الفرعية للجمعية العامة يحكمها عادة إما مجلس تنفيذي أو لجنة تنفيذية محدودة العضوية والهيئات الفرعية للجمعية العامة ذات عضوية عالمية ضئيلة للغاية. ولذا فإن العضوية المحدودة في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تتفق مع قواعد وممارسات الهيئات والبرامج الفرعية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يحول افتقاد العضوية العالمية من

اضطلاع الكيانات بعملها الهام. وعلى ذلك فإن استحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعضوية العالمية يعتبر خروجاً على الممارسات الراسخة في منظومة الأمم المتحدة. فمِنح اليونيب عضوية عالمية يعنى ضمنا أنه ينبغي اتباع العضوية العالمية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(ب) إن القول بأن افتقاد العضوية العالمية يقلل من شرعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعمه يعنى ضمنا أن قرارات جميع هيئات الأمم المتحدة محدودة العضوية غير شرعية أو تفتقر إلى الدعم وهو قول غير صحيح؛

(ج) من المحتمل أن تؤدي العضوية العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ارتفاع كبير في التكاليف الإدارية التي تتحملها المنظمة على حساب اختصاصاتها البيئية؛

(د) إن العضوية المحدودة في مجلس إدارة البرنامج، ليس لها من الناحية العملية سوى تأثير طفيف للغاية حيث أن كل مقرر تقريباً يتخذ بتوافق الآراء دون أن يتعين اللجوء إلى التصويت. ويبدو أنه لا يوجد أي مقرر صدر عن مجلس الإدارة ينطوي على انتقاص أو تجاهل لوجهات نظر أحد البلدان لأنه يفتقر إلى الحق في الإدلاء بصوته بصفة رسمية. فالمقررات التي يتخذها مجلس الإدارة علنية بدرجة كبيرة في طابعها وشفافة بالكامل بالنسبة للحكومات أو للمنظمات غير الحكومية على حد سواء؛

(هـ) إن نظام العضوية الحالي يعمل بشكل ملائم ولا حاجة لتغييره. كما يعكس التشكيل الحالي لمجلس إدارة البرنامج تمثيلاً جغرافياً عادلاً ويوفر توازناً كافياً بين البلدان المتقدمة والنامية. وسوف يؤدي إدخال العضوية العالمية إلى صعوبة تشغيل البرنامج واستحالة ضمان كفاءته الإدارية. وسوف تسمح العضوية العالمية بمشاركة جميع الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار مما سيؤدي إلى اختلاف وجهات النظر وهو ما يجعل الإدارة المنسقة لمجلس الإدارة ذاته بالتالي مسألة صعبة؛

(و) أثبتت وقائع التاريخ أن المشاركة العالمية، وليست العضوية العالمية، عنصر مهم لعمل اليونيب. فجميع البلدان، الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، تستفيد من المشاركة العالمية ولها صوت مسموع في دورات مجلس إدارة اليونيب. كذلك فقد ضاعف إنشاء المنتدى الوزاري البيئي العالمي من تعزيز المكانة السياسية والطابع التشاركي لمجلس الإدارة ووفر فرصاً إضافية لإجراء حوار شامل متعدد الأطراف. ويجري تشجيع وزراء جميع البلدان على المشاركة بنشاط في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ويقوم الكثير منهم بذلك فعلاً. وتعطى البلدان التي تهتم بأنشطة اليونيب صوتاً ودوراً من خلال المشاركة العالمية. فمن حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في مداورات مجلس إدارة اليونيب. ومن حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاقتراح في الجمعية العامة للأمم المتحدة على نتائج دورات مجلس إدارة اليونيب.

#### رابعاً - تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير عن اقتراح مراقبة البيئة المستوفي

١٢ - دخلت العملية الاستشارية الجارية متعددة أصحاب المصلحة بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (مبادرة العلم) مرحلتها الخامسة في الوقت الحالي. وقد عرضت العملية بأسرها على موقع شبكة الويب (<http://science.unep.org>) الذي صمم للمساعدة في تيسير العملية

وإعداد تقرير عنها. وكان المجلس/المنتدى قد استهل المرحلة الخامسة من مبادرة العلم أثناء دورته الثالثة والعشرين، عندما دعا في مقرره ١/٢٣ المدير التنفيذي إلى تحديث اقتراح مراقبة البيئة وتقديم النسخة المحدثة إلى الحكومات للتعليق عليها وتقديم تقرير إلى الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس.

١٣ - وإعمالاً لهذا المقرر، قام المدير التنفيذي في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بتحديث وتنقيح وإعادة هيكلة الاقتراح ابتداء من الإطار وحتى النظام المقترح. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، ترجم الاقتراح المحدث إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وعممه المدير التنفيذي على جميع الوزراء المسؤولين عن البيئة. وطلب إلى جميع الحكومات التعليق على الاقتراح. كما عمم الاقتراح المستوفى على أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك أعضاء المنتدى العالمي للمجتمع المدني وغيره من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات العلمية ونقاط الاتصال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الرئيسية ومختلف المنظمات غير الحكومية.

١٤ - كما اغتنمت الفرصة لإجراء تحليل للأوضاع وتقدير لاحتياجات بناء القدرات وذلك لتحديد عناصر مراقبة البيئة الموجودة بالفعل في مختلف أنحاء العالم ولتحديد المجالات التي يتعين تعزيز القدرات فيها. وأجريت عملية تقييم الاحتياجات في سياق خطة بالي الإستراتيجية. وتلقت الحكومات استبياناً بهذا المعنى.

١٥ - وحتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت ٤٤ حكومة قد ردت على طلب المدير التنفيذي. وقدم ما مجموعه ٣٢ حكومة و٣٧ من أصحاب المصلحة المؤسسية الآخرين تعليقات مكتوبة على اقتراح مراقبة البيئة. وقدم ما مجموعه ٣٦ حكومة رداً على استبيان تحليل الأوضاع وتقييم احتياجات بناء القدرات، وهو الاستبيان الذي كان قد طلب أيضاً تقديم تعليقات على الاقتراح.

#### ألف - موجز للتعليقات التي وصلت على اقتراح مراقبة البيئة

١٦ - كان هناك اتفاق واسع على المبررات الكامنة وراء النسخة المحدثة من نظام مراقبة البيئة المقترح. ووجدها الكثيرون مبادرة جاءت في وقتها وإن تكن طموحة ولها أهميتها للمجتمع بأسره. بما في ذلك الحد من الفقر، وتنفيذ الأجزاء ذات الصلة من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويشمل الموجز الأكثر تحديداً للنقاط الرئيسية التي برزت من التعليقات المقدمة ما يلي:

(أ) *التوجه العام*: أيدت معظم التعليقات الهيكل الشامل المقترح للنظام، وأكدت من جديد أنه يتعين أن يستند هذا النظام إلى العمليات الموجودة، وأن يقلل من الازدواجية ويتجنب أن يؤدي ذلك إلى إنشاء هيئات جديدة، وأن يكون موزعاً ومرناً من أجل السماح بالأولويات المطبوعة إقليمياً ووطنياً، وتطويره بطريقة تدريجية من خلال المشاورات والتعاون بين الشركاء. وطلب مواصلة النظر في الكيفية التي يطبق بها النظام وتوضيح النتائج المتوقعة منه. كما طلبت توضيحات بشأن هيكل الإدارة العليا للنظام ولاسيما دور مجلس الإدارة والشركاء. كما أشير إلى الحاجة إلى رسم الخطوات المقبلة لإنشاء وتنفيذ النظام بوضوح والآثار المترتبة على النظام وما لتلك الخطوات من آثار على الميزانية. ووجد البعض أن من المتعذر الموافقة على الاقتراح قبل زيادة توضيح هذه النقاط. ورأت إحدى الحكومات أن النظام المقترح قد ينطوي على تعقيدات ويمثل خروجاً عن الهياكل الحالية

واقترحت نهجاً بديلاً يشتمل على دعامة علمية تدرج في دعامة للمشورة المتعلقة بالسياسات الحكومية الدولية ثم تدرج بدورها في مجلس الإدارة؛

(ب) دور الدول الأعضاء: أشير إلى الدور الرئيسي للدول الأعضاء في النظام والحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وذلك لتمكينها من المشاركة في النظام. وقد جرى التشديد على الحاجة إلى تحديد أكثر وضوحاً للكيفية التي سيفيد بها النظام الدول الأعضاء مثل الحد من أعبائها الحالية في إعداد التقارير؛

(ج) الصلات مع الصكوك الأخرى: أشار العديد من التعليقات إلى الحاجة إلى توضيح الكيفية التي سيتفاعل بها النظام مع الصكوك الحالية الأخرى. وارتوى، على وجه الخصوص أن هناك حاجة إلى توضيح الكيفية التي سيستفيد بها النظام من التفاعل مع البرامج العلمية القائمة ونظم المراقبة العالمية بما في ذلك نظام المنظومة العالمية لمراقبة الأرض. كما رؤى أن التفاعل بين النظام والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمنتديات الوزارية الإقليمية يحتاج إلى مزيد من الاستكشاف؛

(د) تعليقات على مكونات مراقبة البيئة:

١٠ ' الإطار المفاهيمي: جرى التشديد على الحاجة إلى إطار مفاهيمي دينامي ومرن. ورأى أحد البلدان أن النهج التحليلي الحالي الذي وضع خلال التوقعات البيئية العالمية الرابعة لم يحقق نجاحاً كاملاً في الجمع بين إطار عناصر القوة المحركة والضغوط والحالة والتأثير والاستجابة وبين إطار تقييم الأنظمة الأيكولوجية للألفية، وأعرب عن تفضيله للإطار الأخير. وأثنى آخرون على هذا النهج وأوصوا بمواصلة تطويره ولاحظوا أن نهج عناصر القوة المحركة والضغوط والحالة والتأثير والاستجابة قد ييسر التعاون مع المنتديات الإقليمية. وجرى التشديد على الحاجة إلى تحديد مجالات الأولوية وتجنب الإفراط في تحميل نظام مراقبة البيئة بالمعلومات. وأعيد التأكيد على أن المفهوم المقترح للنماذج المواضيعية المحددة جغرافياً في إطار النظام في حاجة إلى تطوير؛

٢٠ ' شبكة المعلومات: أعيد تأكيد الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة للتعاون مع شبكات المعلومات الوطنية واختيار نقاط الاتصال الوطنية. وينبغي التركيز على النفاذ إلى المعلومات وأن تستفيد المبادئ التوجيهية من الخبرات المتوافرة. واقترح إجراء تحليل لأسباب تبعثر البيانات البيئية وعدم كفايتها، وإجراء تقييم لفعالية الشبكات القائمة. وأعيد التأكيد على الحاجة إلى العمل مع الشبكات الإقليمية القائمة من خلال نقاط الاتصال الإقليمية الخاصة بها مثل الشبكة الأوروبية للمعلومات البيئية والمراقبة والوكالة الأوروبية للبيئة. ووصل عرض من هذه الوكالة الأخيرة للعمل كوصلة بينية بين النظام والبلدان الأعضاء في الوكالة. وتتوافر فرص هامة لاستخدام

التطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات وتوفير دعم بالبنية التحتية لإقامة الشبكات البيئية وتقاسم المعلومات. وقدم تحذير ضد الإفراط في استغلال قدرة نقاط الاتصال الوطنية بتوقع قيامها بأداء وظائف متعددة وتقديم عدد كبير من المؤشرات. كما قدم تحذير فيما يتعلق بالحساسيات المتصلة بالإنفاذ إلى بعض البيانات الوطنية والحاجة إلى معالجة هذه الحساسيات وذلك مثلا من خلال تدابير نزع الهوية؛

٣٤ ' ميثاق التقييم: دعا البعض إلى تقديم إيضاحات بشأن طريقة عمل ميثاق التقييم في الواقع العملي، وشدد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به عملية التوقعات العالمية للبيئة. ولا بد من التركيز على القدرات الوطنية والإقليمية وعلى توفير صلات بين أعمال التقييم. وينبغي أن يستند الميثاق إلى أحدث التطورات في مجال التقييم وأن يشمل أصحاب المصلحة المتعددين والنهج متعددة المستويات. ويتعين تطوير صلته بمنتدى رسم السياسات وصنع القرارات الحالية فيما يتعلق باختصاصاتها المختلفة؛

٤٤ ' برنامج بناء القدرات ومجموعة الأدوات: جرى تأكيد أهمية الاستمرار في تحديد احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وينبغي توضيح التوجه الخاص بالمشاريع التجريبية المقترحة. ويتعين ترتيب أولويات محتوى مجموعة الأدوات. وطلب توضيح كيفية التنسيق بين عملية تنفيذ مراقبة البيئة وتنفيذ خطة بالي الإستراتيجية.

باء - موجز للمعلومات المقدمة استجابة للاستبيان الخاص بتحليل الأوضاع وتقييم الاحتياجات من بناء القدرات وعن علاقة الاستبيان بخطة بالي الإستراتيجية

١٧ - يرتبط نظام مراقبة البيئة المقترح ارتباطاً وثيقاً بخطة بالي الإستراتيجية. ويتمثل أحد أهداف خطة بالي في تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إجراء البحوث وأعمال الرصد والتقييم ذات الصلة بالبيئة على المستوى الوطني، والمشاركة في العمليات الدولية. ومن المسلم به أن هذه القدرة هي الأساس لتعزيز المؤسسات والقدرات البيئية الوطنية على تحوير التكنولوجيا الابتكارات التكنولوجية، وهو ما سيساعد بدوره في تعزيز قاعدة العلم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعتبر نظام مراقبة البيئة المقترح وسيلة رئيسية محتملة لتعزيز القدرات الوطنية على المدى الطويل حسبما اتضح من المرحلة التجريبية للشبكة الأفريقية للمعلومات البيئية تحت إشراف المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

١٨ - وكان استبيان تحليل الأوضاع وتقييم الاحتياجات من بناء القدرات قد صدر لمعالجة الصلة بين نظام مراقبة البيئة وإستراتيجية بالي الإستراتيجية. وتمثلت أهداف الاستبيان من حيث صلته بوضع نظام مراقبة البيئة في الحصول على عرض عام للحالة الراهنة لتطور الآليات القانونية والمؤسسية والبرنامجية والتقنية الموجودة داخل البلدان والأقاليم، وتحديد الفجوات التي ينبغي سدها وتقييم

الاحتياجات من بناء القدرات والدعم التكنولوجي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٩ - ورأي البعض أن الاستبيان ذاته يحتاج إلى مزيد من التطوير استناداً إلى الخبرات المستمدة من العرائض المقدمة حتى الآن، وخاصة لكي يعكس النطاق الكامل من المؤسسات والخبراء اللازمين لاستكمال الاستبيان في نفس الوقت الذي يتعين فيه إبقاء متطلبات إعداد التقارير الوطنية عند مستوى معقول وعلى الرغم من أن من شأن حدوث استجابة أكبر للاستبيان أن تعطي صورة أفضل، فإن العرائض المقدمة تكشف عن ظهور طائفة من القدرات والاحتياجات ذات الصلة بالمشاركة في نظام مراقبة البيئة. وتتسم هذه الطائفة بالنقاط الرئيسية التالية:

(أ) *الترتيبات القانونية والإستراتيجية*: سنت معظم الحكومات التي ردت على الاستبيان تشريعات لدعم عملية إعداد التقارير عن حالة البيئة في حين يوجد لدى حكومات أخرى تشريعات وطنية تدعم مختلف جوانب هذه العملية. وتشمل الاحتياجات المحددة التدريب على التخطيط الاستراتيجي وتعزيز الأطر المؤسسية، وقدرات وآليات جمع البيانات وتحليلها، وتقييم البيانات؛

(ب) *الترتيبات الإدارية والمؤسسية*: تنشر معظم البلدان التي ردت على الاستبيان تقارير بيئية وطنية على أساس دورة من ثلاث إلى أربع سنوات أو على أساس غير منتظم، مع قيام عدد قليل بنشرها على أساس سنوي. وتشمل الاحتياجات المحددة إيجاد وسائل لتحقيق التعاون الأوثق بين نقاط الاتصال الخاصة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتجانس عملية إعداد التقارير بمقتضى الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتعزيز أنشطة البحوث في مجال البيئة؛

(ج) *الترتيبات التقنية*: لدى معظم البلدان الحبية مجموعات بيانات ونظم رصد فضلاً عن استخدام معايير البيانات. كما أن لدى البلدان المتقدمة شبكات بيئية على المستوى الوطني إلا أن المنظمات غير الحكومية لا تُضم إليها دائماً. وقد أشار عدد قليل من الردود إلى أن تلك البلدان تقدم بيانات لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة إلا أن البلدان المتقدمة تقدم بيانات إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولم يسند اهتمام كبير نسبياً لعملية تيسير الحصول على المعلومات. وشملت الاحتياجات المحددة تجانس وتقاسم البيانات، والمساعدات التقنية لإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتقييم المتكامل للأمن البيئي، ونظام تسونامي للإنذار المبكر، وإدارة النفايات الصلبة، والنمذجة البيئية والتدريب فيما يتعلق بالتأقلم مع تغير المناخ؛

#### جيم - الخطوات التالية لوضع اقتراح مراقبة البيئة

٢٠ - وفي الختام، كانت التعليقات على نظام مراقبة البيئة المقترح بعد تحديثه، مؤيدة، بصورة عامة، لإتباع نهج تدرجي في وضع هذا النظام على نفس الخطوط الواردة في الاقتراح الحالي. غير أن عدداً من التعليقات أشار إلى الحاجة إلى مواصلة النظر في الكيفية التي سينفذ بها هذا النظام والكيفية التي سيرتبط بها بالقدرات الوطنية والإقليمية الراهنة وبالدوائر العلمية ونظم المراقبة العالمية، ومنتديات رسم السياسات وصنع القرارات على مستويات متعددة. وتشكل التعليقات المتلقاة أساساً لاستكمال المدير التنفيذي للاقتراح المحدث على النحو المقدم للمجلس/المنتدى في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/3/Add.2.

ومن المتوخى أن تخضع النسخة المحدثة لمزيد من النظر من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة وهي عملية قد تنتهي في دورة مقبلة للمجلس/المنتدى.

٢١ - وتمشياً مع هذا النهج التدرجي، يقترح المدير التنفيذي أن ينفذ نظام مراقبة البيئة على مراحل من خلال برامج العمل التي توضع كل سنتين، وهو الأمر الذي اقترح أيضاً لتنفيذ خطة بالي الإستراتيجية. وسوف يضمن هذا النهج قيام تنسيق عملي بين تنفيذ هاتين المبادرتين اللتين تدعم كل منهما الأخرى على المدى الطويل. ولذا فسوف ترهن الآثار الإدارية والمالية للنظام لموافقة مجلس الإدارة وذلك وفقاً لدورة التخطيط المنتظم المستند إلى النتائج والبرمجة وإعداد التقارير في الأمم المتحدة. وسوف يشرف مجلس الإدارة على تنفيذ النظام من فترة سنتين لأخرى ويستعرض توجهاته حسب مقتضى الحال. وسيقوم المدير التنفيذي بتنفيذ النظام في تعاون وثيق مع الحكومات والشركاء. وسوف يستعين المدير التنفيذي، خلال ذلك، بدعم الأفرقة الاستشارية وأفرقة الخبراء المخصصة حسب مقتضى الحال. وعلى ذلك لن يعني إنشاء نظام مراقبة البيئة إنشاء أي ترتيبات مؤسسية عالمية إضافية بل سيكون نظاماً لوضع الأولويات طويلة الأجل لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأساساً للتعاون الدولي المستدام لإبقاء أوضاع البيئة العالمية قيد الاستعراض.

#### خامساً - تعزيز عملية تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

##### ألف - تنفيذ الجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات

٢٢ - أكد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى الوزاري البيئي العالمي على حاجة اليونيب وصندوق البيئة إلى موارد مالية مستقرة ووافية ويمكن التنبؤ بها في سياق ميزانية الأمم المتحدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢. وأعاد المجلس/المنتدى التأكيد على تأييده لتوفير تمويل واف ومستقر ويمكن التنبؤ به لليونيب باعتبار أن ذلك يعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً لتعزيز قدرته ووظائفه، علاوة على ضرورة التنسيق الفعال للمكون البيئي من التنمية المستدامة. واستحث المجلس/المنتدى الحكومات على الاتجاه، بالقدر الممكن تنفيذه، صوب تفضيل تقديم مساهمات إلى صندوق البيئة عن تقديم مساهمات إلى صناديق استثمارية محددة الغرض، وذلك بغية تدعيم دور مجلس الإدارة في وضع جدول أعمال اليونيب وأولوياته. كما استحث الحكومات على أن تأخذ في اعتبارها أساس أي من الجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، في مساهمتها إلى صندوق البيئة على أساس أي خيارات طوعية أخرى واردة في الفقرة ١٨ من المقرر د.١ - ١/٧.

باء -

الجدول الإرشادي الطوعي في ٢٠٠٣ وفي الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥: المراحل التجريبية

٢٣ - بعث المدير التنفيذي للبرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في ضوء المقرر ١/٧ الصادر عن الدورة الاستثنائية وخطة جوهانسبرج<sup>(٤)</sup> للتنفيذ التي دعت إلى تنفيذ هذا المقرر بالكامل، رسالة إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يدعواها إلى الانضمام إلى المرحلة التجريبية للجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات في ٢٠٠٣.

٢٤ - وكانت المنهجية المستخدمة في وضع هذا الجدول تستند إلى الاعتبارات الرئيسية التالية:

(أ) المحافظة على الطابع الطوعي للمساهمات في صندوق البيئة؛

(ب) توسيع قاعدة المانحين ودعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في تقديم مساهمات منتظمة وكافية لصندوق البيئة؛

(ج) المحافظة على مستوى مساهمات عالية وكافية من البلدان؛

(د) دعوة تلك البلدان التي كانت تسدد في ذلك الوقت مدفوعات أقل من جدول الأمم المتحدة وأقل من مستوياتها العالية السابقة إلى زيادة مساهمتها بالتدريج.

٢٥ - وكانت النتيجة الرئيسية التي تحققت خلال المرحلة التجريبية الأولى هي حدوث توسع كبير في قاعدة المساهمات الطوعية. فقد تعهد ما مجموعه ١٢٧ بلدا وسدد مساهماته في ٢٠٠٣ مما يمثل زيادة تربو على ٧٠ في المائة عن المتوسط البالغ ٧٤ بلدا كان يساهم سنويا في صندوق البيئة خلال السنوات السابقة.

٢٦ - وثمة نتيجة هامة أخرى تحققت خلال هذه المرحلة التجريبية في ٢٠٠٣ تتمثل في حدوث زيادة بنسبة ٩ في المائة في مدفوعات البلدان في صندوق البيئة. فقد زادت أكثر من ٧٠ حكومة تعهداتها ومدفوعاتها بالمقارنة بالمساهمات (محسوبة بالدولار) في السنة السابقة (٢٠٠٢).

٢٧ - وإعمالا للمقرر د-١/٧ وأخذا في الاعتبار بالمعلومات المقدمة من الحكومات خلال المرحلة التجريبية الأولى، قام اليونيب في عام ٢٠٠٣ بوضع جدول إرشادي جديد للمساهمات لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. ويتوخى الجدول الجديد حدوث زيادة في المساهمات السنوية من ٦٠ مليون دولار إلى ٦٥ مليون دولار وهو ما يعادل نصف ميزانية صندوق البيئة البالغة ١٣٠ مليون دولار التي أعتدها مجلس الإدارة لفترة السنتين. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كان ١٢٠ بلدا قد تعهد بمساهماتها عن عام ٢٠٠٤ وسددها، ومن هذه البلدان، قام ٥٢ بلدا بالتعهد بزيادة مساهماته عن السنة السابقة أو سددها، وزاد مجموع التعهدات والمدفوعات بما يقرب من ١٥ في المائة. وقد نشأ جزء من الزيادة بالدولار عن أسعار الصرف المواتية فيما بين الدولار وعملات البلدان المانحة الرئيسية.

(٤) خطة التنفيذ الخاصة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) (مطبوعات الأمم المتحدة - رقم المبيعات E.03.II. A.1 والتصويب) الفصل ١ القرار ٢ والمرفق).

٢٨ - وفي ٢٠٠٥، استمرت البلدان في استخدام نفس الجدول الإرشادي الطوعي للفترة المالية، ولذا تقدر الزيادة في التعهدات والمساهمات التي استمرت في الوصول، بما لا يزيد عن ١ إلى ٢ في المائة. ومع ذلك فإن أكثر من ٢٠ بلدا زاد بالفعل من دعمه لصندوق البيئة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢٩ - ورحبت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، بالتقدم المحرز في تنفيذ الفرع ثالثا- باء من تذييل المقرر د-١/٧ بشأن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأوضاعه المالية بما في ذلك التوسع الكبير في قاعدة المانحين وزيادة المساهمات الإجمالية لصندوق البيئة.

### جيم - الجدول الإرشادي الطوعي في ٢٠٠٦-٢٠٠٧: المرحلة التجريبية الثالثة

٣٠ - وإعمالا لمقر مجلس الإدارة ١/٢٣، وضع اليونيب في منتصف ٢٠٠٥ جدولا إرشاديا طوعيا جديداً لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ باستخدام نفس المبادئ التي طبقت في ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأخذ الجدول الجديد في الاعتبار حدوث زيادة في المساهمات السنوية من ٦٥ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار. وهو ما يعادل نصف ميزانية صندوق البيئة البالغة ١٤٤ مليون دولار التي اعتمدها مجلس الإدارة لفترة السنتين. وأبلغ المدير التنفيذي الدول الأعضاء بالمستويات المقترحة للمساهمات الطوعية وحثها على إبلاغ اليونيب قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. بما إذا كانت ستقدم مساهماتها الطوعية على أساس الجدول الإرشادي الطوعي المقترح للمساهمات أو بمقتضى أية خيارات طوعية أخرى ترد في الفقرة ١٨ القسم ثالثا باء من تذييل المقرر د-١ - ١/٧.

٣١ - وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت ردود البلدان مستمرة في الوصول، وأيد أكثر من ٧٥ في المائة منها الجدول المقترح ووافق على تقديم مساهماته وفقا له. وأعرب نحو ١٥ في المائة منها عن موافقته على الحاجة إلى تعزيز تمويل اليونيب وأعلن عن زيادة مساهماته في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، رغم أن هذه المساهمات ظلت دون المستويات المقترحة في الجدول الطوعي الجديد. كما أعرب نحو ٧ في المائة عن موافقته على الحاجة إلى تحسين الوضع المالي لليونيب إلا أنه أكد أن مستوى المدفوعات في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو نفس مستواها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أي دون مستوى الجدول الطوعي الجديد. وطلبت البلدان المتبقية مزيدا من المعلومات أو ذكرت أن الصعوبات الاقتصادية التي تتعرض لها تحول دول تقديم مساهماتها بعد. وأعلن بلد واحد أنه لا يعتزم استخدام الجدول الإرشادي الطوعي الجديد في تحديد مساهماته لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

### دال - الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد المتاحة بما في ذلك إمكانية استخدام آليات خارجية لاستعراض الإدارة مع مراعاة توصيات استعراضات الإدارة السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٢ - أشارت الفقرة ١٥ و فقرتها الفرعية (ب) في القسم ثالثا باء من التذييل بالمقرر د.١ - ١/٧ إلى إمكانية استخدام آليات خارجية لاستعراض الإدارة كجزء من الجهود التي تبذل لضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد المتاحة من أجل معالجة الأوضاع المالية الشاملة لليونيب. وقد ردت الأمانة على هذه الدعوة بأن استخدمت الاستعراضات التي أجريت من خلال شتى الآليات بما في ذلك:

(أ) الخبراء الخارجيون الذين كلفتهم وحدة التقييم والإشراف في اليونيب؛

- (ب) مكتب خدمات الإشراف الداخلي الذي أنشأته الجمعية العامة للقيام بالمهمة المحددة المتعلقة بتقييم هياكل إدارة وممارسات أمانة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها؛
- (ج) وحدة التفتيش المشتركة، وهي جهاز دستوري قائم منذ فترة طويلة أنشأته الجمعية العامة ويقدم تقاريره لها وللأجهزة الرئاسية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛
- (د) المراجعون الخارجيون للأمم المتحدة؛
- (هـ) استعراض الإدارة والتنظيم في اليونيب (أنظر أدناه).

٣٣ - استهل المدير التنفيذي في عام ٢٠٠٥ استعراضاً شاملاً لليونيب بما في ذلك إدارته وتنظيمه. وكان الاستعراض السابق من هذا النوع قد أجرى عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ إعمالاً لمقرر مجلس الإدارة ٦/١٦ وكانت الأهداف الرئيسية للاستعراض على النحو التالي:

- (أ) تحليل الآليات القائمة لتخطيط ووضع وتنفيذ المشاريع وتخصيص الموارد؛
- (ب) وضع توصيات لتحسين وترشيد عملية التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية وكذلك تنفيذ خطة بلي الإستراتيجية؛
- (ج) وضع مؤشرات ملائمة لأداء البرامج والإدارة.

٣٤ - لاطلاع على معلومات إضافية عن هذا الموضوع، أنظر الوثيقة UNEP/GCSS.IX/INF/6.

## ألف - زيادة تعبئة الموارد من القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى طبقاً للقواعد والإجراءات المطبقة بالأمم المتحدة

٣٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعبئة مساهمات إضافية من عدة مصادر غير حكومية، بما في ذلك مدفوعات غير مخصصة من أجل صندوق البيئة ومساهمات مخصصة دعماً لمشروعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الأولوية وكذلك لأنشطة البرامج.

٣٦ - يبدو أن معظم الشركاء غير الحكوميين لم يكونوا يجذبون تقديم مساهمات غير مخصصة من أجل صندوق البيئة، حيث أنهم يعتبرون ذلك من مسؤولية حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المقام الأول. وتؤكد نفس المنهج من جانب الحكومات في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعبئة الموارد التي كان قد تم بحثها في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، في عام ٢٠٠١. وكانت ورقة الاستراتيجية الصادرة عن هذا الموضوع<sup>(٥)</sup> قد خلصت إلى أن معظم أموال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن تأتي من الحكومات بالنظر إلى أنه منظمة حكومية دولية.

٣٧ - في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ تمثل الجهد الرئيسي في جمع الأموال من القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية الأخرى نحو حفز التمويل المشترك للمشروعات ذات الأولوية، مع ترك الدور الرئيسي في التمويل إلى الحكومات المانحة. وقد تم توليد التعهدات والالتزامات المخصصة من مؤسسة الأمم المتحدة

(٥) UNEP/GC.21/7/Add.1، المرفق الأول.

عن طريق آلية صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وفي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغت النفقات على الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الممولة عن طريق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ١٢,٣ مليون دولار تقريباً. وفي عام ٢٠٠٤ تجاوزت الاعتمادات التي حصل عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ٨,٥ مليون دولار. وقد تم توليد مساهمات مخصصة إضافية من شركات قطاع خاص وطنية ودولية شتى ومن مجموعات رئيسية أخرى. وفي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ساهم ما يزيد مجموعه عن ١١٠ من الجهات المانحة بأكثر من ٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٤ تلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبلغاً إضافياً قدره ١,٣ مليون دولار من ١١٦ من شركات القطاع الخاص، كما قامت أنشطة أعمال كثيرة بتقديم مساهمات عينية دعماً لمبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الأولوية.

### سادساً - الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

٣٨ - طلب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بموجب القسم الخامس، فقرة، من مقرره ١/٢٣، إلى المدير التنفيذي أن يواصل التركيز، في نطاق الصلاحيات الواردة بالمقرر د.١ - ١/٧، على أنشطة تعمل على تحسين التنسيق والتعاون والتضامن بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار بسلطة مؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقات في صنع القرارات بشكل مستقل، والحاجة إلى تنشيط البعد البيئي للتنمية المستدامة بين منظمات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع أطراف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقات وذلك، بين جملة أمور، عن طريق تقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، من خلال خطة بالي الاستراتيجية.

٣٩ - في محاولة لتحديد مجالات التعاون الممكن مع الأجهزة الرئاسية والفرعية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف لإيجاد قضايا مشتركة تهدف إلى تعزيز الروابط والتعاون بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٠٠٥ بإجراء استعراض للمقررات الصادرة عن مؤتمرات أطراف الاتفاقات الدولية البيئية متعددة الأطراف التي طلبت، تحديداً، مساعدة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٠ - استناداً إلى التوصيات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أفضل الوسائل لتحقيق التعاون، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة شملت تقديم المساعدة لاجتماعات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المتصلة بنشاط الدعوة من خلال وسائط الإعلام، ووضع مبادئ توجيهية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بشأن الأسلوب المتجانس لإعداد التقارير، ووضع نماذج نمطية تستند إلى قضايا تتعلق بالتنوع البيولوجي، والقيام بحملات وطنية للتوعية بتغير المناخ، وتحليل وتنظيم الاجتماعات المتصلة بالروابط بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم الدعم الإداري المعزز للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

٤١ - نتيجة لتلك الأنشطة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة لإنشاء نوعية محسنة من المواد الإعلامية تساعد على توعية الجماهير بأهداف أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وقد أدى

التعاون الوثيق مع هذه الأمانات في مجال النواتج العملية إلى تقوية علاقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتحسين الاتصالات معها.

٤٢ - كما سلمت عدة اجتماعات لاتفاقات بيئية متعددة الأطراف بإسهامات مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك المقررات التي ذكرت على وجه التحديد الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل مقرر الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وبخاصة بصفتها موطناً للطيور المائية، الذي خص بالذكر العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تنشيط التأزر والتعاون مع الاتفاقيات الأخرى. كما تحظى الاتفاقات الإقليمية بخدمات الأنشطة المذكورة آنفاً وتدرج فيها. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم المساعدة للاتفاق الأفريقي الأوربي الآسيوي للطيور المائية، واتفاقية باماكو بشأن حظر نقل النفايات الخطرة إلى أفريقيا أو داخلها والتحكم في حركتها عبر الحدود وإدارتها، واتفاقية لوساكا بشأن عمليات الإنفاذ التعاونية الموجهة إلى التجارة غير المشروعة في الغطاء البري النباتي الحيواني، من خلال مؤتمرات الأطراف التي عقدتها مؤخراً.

٤٣ - وبالمثل، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استجابة لمقررات مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وبناء على النتائج المستخلصة من مشروع الألفية وتقييم النظام الإيكولوجي للألفية والدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي شملت ١٠٠ بلد بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بتنظيم حلقتي عمل بخصوص إدخال البيئة ضمن التيار العام للأهداف الإنمائية للألفية، وذلك باستخدام الأطر المؤسسية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وولاياتها. واستناداً إلى نتائج هذه المشاورات تم القيام باستكشاف لمسألة إنشاء أسواق محابية للفقرا لخدمات النظم الإيكولوجية بالاستعانة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وذلك أثناء حلقة عمل تم تنظيمها في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إنشاء فرقة عمل على صعيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة معنية بتمويل نشاط الصون.

٤٤ - وبناء على طلب لجنة الممثلين الدائمين، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بإبلاغ اللجنة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وبخاصة قضايا الصلات بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وأطرافها، القيام بدعم وتسهيل تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها، وبخاصة في القضايا الشاملة. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم مساعداته من أجل تعزيز وتدعيم قدرة أطراف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف عن طريق وضع دليل لمبادئ توجيهية تتعلق بالامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وإنفاذها بالاستفادة من المبادئ التوجيهية المشفوعة بدراسات حالة، وأفضل الممارسات ومذكرات إيضاحية وقوائم مراجعة. وقد تم إختبار الدليل عن طريق سلسلة من ثلاث حلقات عمل إقليمية، من أجل بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي الناطقة بالأسبانية في آذار/مارس ٢٠٠٥، والبلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية في أيار/مايو ٢٠٠٥، وبلدان غرب آسيا الناطقة باللغة

العربية في أيار/مايو ٢٠٠٥. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مؤشرات تتعلق بالامتثال البيئي وإنفاذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي سيتم اختبارها في أربعة بلدان على الأقل (البرازيل، وكوستاريكا، وكينيا، وجنوب أفريقيا) كما يقوم بمساندة عملية وضع تشريع وطني متجانس لتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي من أجل منظمة دول شرق الكاريبي وتونغا، وكذلك من أجل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالكيماويات والنفايات في تونغا.

٤٦ - يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع أدوات ومبادئ توجيهية لتدعيم تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والامتثال لها. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في هذا الصدد، بوضع كتيب تعليمي للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف يستعين به المفاوضون في الحكومات الوطنية في تناول المفاوضات الجديدة أو الجارية المتعلقة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف أو مؤتمرات أطرافها حيث تم اختباره في ثلاث حلقات عمل إقليمية. ومن المقرر أيضاً تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. كما تم أيضاً وضع دليل تدريبي يضم عشرة نماذج نمطية للمنظمات غير الحكومية في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وتنفيذها تم اختباره أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠٠٥ والدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما تم وضع دليل تدريبي لمسؤولي الجمارك بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتجارة وتم اختباره في سلسلة من ست حلقات عمل إقليمية عقدت فيما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر باستعراض نتيجة مشروع تقرير عن التنفيذ المترابط للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي من خلال أربعة نماذج نمطية تتناول قضايا تتعلق باستخدام المستدام، والأنواع الغريبة العدوانية، والمياه الداخلية، وتغير المناخ.

٤٧ - تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أوكرانيا بشأن آلية لإشراك الجماهير في وضع التقارير الوطنية لأربع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف وقد تم تنظيم حلقات عمل إقليمية بشأن زيادة تدعيم قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الأطر المؤسسية لاتفاقات بيئية متعددة الأطراف وولايتها. وتم تنظيم حلقتي عمل إقليميتين بشأن التنفيذ القانوني لاتفاقيات البحار الإقليمية، إحداهما في آب/أغسطس ٢٠٠٥ للدول الجزرية في جنوب المحيط الهادي والأخرى في تموز/يوليو ٢٠٠٥ لبلدان الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، وكذلك حلقة عمل وطنية لباكستان عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتناولت تنفيذ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تتصل بالتنوع البيولوجي.

٤٨ - طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في اجتماعه الأول الذي عقد في بونتا ديل إيست بأوروغواي في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، في مقره اتفاقية استكهولم ١/١٨، إلى أمانة الاتفاقية أن تعد، بالتشاور مع الأمانات الأخرى الوثيقة الصلة واليونيب، دراسة عن كيفية تحسين التعاون والتضامن بين أمانات اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم والبرامج الأخرى الوثيقة الصلة، مع الأخذ في الاعتبار بالطابع الخاص لأمانة اتفاقية روتردام التي يشترك في القيام بأمرها المدير التنفيذي

لليونيب والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من أجل كفاءة أقصى التلاحم والكفاءة والفعالية في ميدان المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به الهياكل المشتركة. ودعا مؤتمر الأطراف اليونيب إلى النظر في نتائج الدراسة في دورته الرابعة والعشرين. ورحب مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية في دورته الثانية التي عقدت في روما في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بهذا المقرر وطلب إلى أمانة الاتفاقية أن تشارك في هذا العمل بالمساهمة في دراسة عن التعاون والتضامن مع أمانتي اتفاقيتي بازل واستكهولم. وفي هذا السياق، دعا مؤتمر الأطراف اليونيب إلى أن يقوم، بالتشاور مع أمانات الاتفاقيات الثلاثة، بإعداد تحليل تكاملي للترتيبات المالية والإدارية التي قد تمس الحاجة إليها لتنفيذ أي تغييرات قد تقترحها أمانات الاتفاقيات الثلاثة واليونيب.

### سابعاً - التنسيق المعزز على مستوى منظومة الأمم المتحدة وفريق الإدارة البيئية

٤٩ - قام المدير التنفيذي، منذ الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، باتخاذ تدابير لتدعيم أداء فريق الإدارة البيئية الذي يخدم منظمة الأمم المتحدة ككل، وذلك عن طريق تدعيم أمانته. وتقوم أمانة فريق الإدارة البيئية بإجراء سلسلة من المشاورات المكثفة مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الموجودة في نيويورك وجنيف وأماكن أخرى بغرض تدعيم أداء فريق الإدارة البيئية عن طريق تحسين إشراك المنظمات الأعضاء في عمله.

٥٠ - في إطار فريق الإدارة البيئية وأفرقة إدارة القضايا التابعة له، يجري العمل في الوقت الراهن في إعداد تقريرين، كإسهام في الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، يتناولان الأنشطة الرئيسية المشتركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة في مجالات تلوث الهواء، والغلاف الجوي، والتنمية الصناعية وذلك بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية اللتين ستقدمان رئيسي أفرقة الإدارة ذات الصلة. وبعد الانتهاء من هذين التقريرين سيتم تقديمهما إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعرضهما على الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٥١ - وفي إطار فريق الإدارة البيئية أيضاً، يواصل فريق إدارة القضية المعني بالمشتريات المستدامة، والذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إعداد قائمة بسياسات المشتريات المستدامة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - من المقرر عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق الإدارة البيئية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لبحث الموضوعات المذكورة آنفاً مع خطة عمله لعام ٢٠٠٦.

٥٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بمواصلة تكثيف مشاركته في عمل الفريق الإنمائي للأمم المتحدة، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة وعملية إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة (في البرازيل، وجورجيا، وكينيا، بنما، وجمهورية مولدوفا، ومنغوليا وتايلند) وكذلك تقييم الاحتياجات فيما بعد المنازعات في عدد من البلدان (العراق، وليبيريا، والصومال والسودان). وقد أدت هذه

المشاركة إلى زيادة اهتمام وكالات الأمم المتحدة الإنمائية والميدانية بالقضايا البيئية ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٤ - في مجال متابعة ما انتهت إليه مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قامت المنظمتان، على أعلى مستوى، بتكثيف جهود التعاون والتآزر وبخاصة في مجال بناء القدرات على المستوى الوطني دعماً لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية.

٥٥ - كذلك زادت درجة الاهتمام المنهجي بالقضايا البيئية أثناء المناقشات المتعلقة بالسياسات والتي تدور على مستوى منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة النشطة من جانب المدير التنفيذي وممثليه في عمل اللجنة رفيعة المستوى بشأن البرامج، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعنيين بالتنسيق في منظمة الأمم المتحدة.